

تاريخ استقبال المقال: 2014/11/02 تاريخ قبول نشر المقال: 2015/03/25 تاريخ نشر المقال: 2015/06/30

واقع الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري

أ.بن يحي فاطمة جامعة تلمسان .

أ. طعام عمر جامعة بشار.

ملخص:

يتناول البحث إشكالية واقع الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري من خلال الاستطلاعات الميدانية والقراءات الأدبية تم بناء السؤال التالي: ما هي الظروف التاريخية التي نشأ في ظلها المجتمع المدني؟ و هل هناك دور لمؤسسات المجتمع المدني بصفة عامة والجمعيات على وجه الخصوص في العمل على خلق تنمية مجتمعية محلية؟ وما طبيعة برامج الحركة الجمعوية؟ وما هي العراقيل والصعوبات التي تواجهها الجمعيات في خلق التنمية الاجتماعية؟ تمت الاستناد على منهج: تحليلي وصفي، وظفنا فيه مفهوم "الحركة الجمعوية" وواقع فعاليتها ومساهمتها في خلق عملية التنمية الاجتماعية.

The reality of associative movement in Algerian society

Abstract :

this research discusses the problematic of the movement collectivity's actuality in the Algerian society from reconnaissance fields and readings, so, the question is what is the historical circumstances which begin in civil society ? Is there any role for institution of the civil society in general and for association in special to create a social local development? What is the nature of the collectivity movement? What is the difficulty of collectivity movement in the creation of the social development? We based on: Analytical and descriptive method, we have employed the concept of the collectivity movement and its reality of efficiency and contribution to create a social development process.

المقدمة :

إن حتمية تطوير المجتمع المحلي أصبح من أولويات تطوير المجتمع الإنمائية، فالتطوير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي يستلزم خلق فاعلين اجتماعيين يساهمون في خلق تنمية مجتمعية قادرة على مكافحة التهميش والإقصاء الاجتماعيين و على استحوذ طبقات فقيرة ومهمشة في المجتمع من خلال تشكيل مؤسسات متضمنة لأفراد ذوي قدرات فاعلة في ميدان الاهتمام بشؤون المجتمع والمساهمة في تطويره من خلال انضمامهم للحركة الجموعية و إنشائها والمساهمة في النقلة النوعية التي يعتقد فيها ويعيها المجتمع لكن الإشكال الذي يطرح نفسه : ما هي الظروف التاريخية التي نشأ في ظلها المجتمع المدني ؟ و هل هناك دور الجمعيات في العمل على خلق تنمية مجتمعية محلية ؟ وما طبيعة برامج الحركة الجموعية ؟ وما هي العراقيل والصعوبات التي تواجهها الجمعيات في خلق التنمية الاجتماعية ؟

المجتمع المدني ظهوره :

ارتبط ظهور المجتمع المدني بنشوء البرجوازية في القرن 17 م عندما بدأت تطالب بالحرية والاستقلالية وبدأ تلازم هذا المصطلح مع حرية التجارة خاصة وتقسيم العمل ومعارضة الحكم المطلق للدولة أما في الحاضر فانه يرادف مفهوم التحول الليبرالي السياسي والاقتصادي والاجتماعي وأصبح ضرورة من ضروريات الحياة كما انه ممارسة فرضتها العولمة على آليات التعامل اليومي للدول والمجتمعات والمؤسسات و الأفراد .¹

تناول مفهوم المجتمع المدني فلاسفة ومفكري العقد الاجتماعي ابتداء من أرسطو و القديس أوغسطين مرورا بهيجل وماركس ودي توكفيل وگرامشي وصولا إلى هوبز ولوك وروسو و مونتسكيو وغيرهم . ساهم رواد نظرية العقد الاجتماعي في إعطاء ملامح جديدة في تنظيم المجتمع من خلال أحداث القطيعة مع النظام القائم على الاستبداد الإقطاعي والكنسي والربط بين السلطة والقدسية واعتبار الحاكم السلطة المطلقة والقوة الإلهية التي لا ينبغي أن تسال وكانت من هنا الانطلاقة الحقيقية لبلورة المفهوم السياسي للمجتمع المدني الذي أصبح المقابل للمجتمع الطبيعي .

أما هيجل فيرى انه الحيز الاجتماعي و الأخلاقي الواقع بين الأسرة والدولة حيث يرى أن المجتمع المدني يتكون من الأسرة والدولة والمجتمع المدني ويشمل أفراد يتنافسون على مصالحهم الخاصة من اجل تحقيق حاجاتهم المادية ولهذا فهم بحاجة مستمرة للمراقبة من طرف الدولة .² فالدولة حسب ما يراه فإنها الضامنة للقانون والنظام والتوازن بين المتنافسين بواسطة أجهزتها كالقضاء والشرطة . ولتحقيق تلك الأهداف يتكفل الأفراد في شكل مؤسسات حرة وجماعات مصلحة تقوم على الاعتماد المتبادل وتتشكل لديهم نظرة خاصة للأشياء ويعملون من اجل تحقيق مصالحهم وغاياتهم ولكن في إطار القوانين التي تصيغها الدولة .

أما الفكر الماركسي فانه يعتبر المجتمع المدني انه من مكونات البنية التحتية للمجتمع وانه تطور مع البرجوازية التي أمسكت زمام السلطة والدولة بعد نهاية الإقطاعية حيث يتفق ماركس مع هيجل في ظروف نشأة المجتمع المدني لكن الخلاف بينهما يظهر جليا في علاقة المجتمع المدني بالدولة ودورها في المجتمع فهيجل يعتقد أن الدولة تمثل مصالح الشعب لذا لا بد من الحفاظ عليها في حين يرى ماركس أن الدولة تمثل مصالح البرجوازية الرأسمالية التي أنشأت بظلمها الصراع الطبقي .

أما الفكر الايطالي انطونيو غرامشي فيرى أن المجتمع المدني مجموعة التنظيمات الخاصة التي ترتبط بوظيفة الهيمنة ،فالهيمنة في رأيه ليست البنية التحتية كما يرى ماركس وإنما هو يخالفه ويرى أن مصدرها البنية الفوقية ،أي انه ليس فضاء للمنافسة الاقتصادية بل مجال للتنافس الإيديولوجي والثقافي وهو أساس التطور

التاريخي ،فالمجتمع المدني حسب غرامشي مجموعة التنظيمات والمؤسسات التي تشكل وعي المواطنين مثل المؤسسات التربوية والإعلامية والثقافية والمؤسسات التقليدية الموروثة عن الماضي مثل المؤسسات الدينية وعلمائها فلها الفضل في استقرار نمط إنتاج معين أو تنظيم اقتصادي وبداخل هذه المؤسسات يدور الصراع الذي يؤدي عن التحول لهذا النمط وانتقال المجتمع إلى مرحلة تاريخية أخرى.³

ويعرف محمد عابد الجابري المجتمع المدني بأنه : "المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات على أساس الديمقراطية ،بمعنى المجتمع الذي يمارس فيه الحكم على أساس الأغلبية السياسية الحزبية واحترام حقوق المواطن السياسية والاجتماعية والمدنية والثقافية ،وهو المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث للمؤسسة :القضاء المستقل،البرلمان ،الأحزاب السياسية ،النقابات ،الجمعيات ...".⁴

الفصل الأول : الجمعيات والظروف التاريخية التي نشأت فيها .

تعتبر الجمعيات منظمات مستقلة مفتوحة أمام المواطنين للانضمام إليها بهدف خدمة مصلحة أو قضية أو التعبير عن رأي مشترك بوسائل سلمية تقوم على احترام حق الأفراد فالتأسيس يقوم على الحرية والاستقلال والاختيار الإرادي للفرد، والنشاط يقوم على التطوع والعمل العام أما الأهداف هي مصالح أو قضايا أو حقوق مشتركة. ولن يكون هذا إلا من خلال تجسيد الدور الايجابي لها من خلال التوفيق بين القوانين أو المراسيم الصادرة الخاصة بذلك و الانسجام بين ما تقدمه القوانين وبين ظروف ومقتضيات التطور لتجسيد تنمية اجتماعية وتوعية مجتمعية للمساهمة في خلق وتطوير إدارة محلية سليمة .

تاريخ الحركة الجمعوية في الجزائر :

لقد ارتبط ظهور المجتمع المدني بظروف تاريخية ساهمت هي الأخرى في نشأة ظاهرة الدولة الحديثة وكان لتواجد مؤسسات المجتمع المدني شرطين أساسيين يميزها عن ظواهر أخرى كالمواطنة والليبرالية والاقتصاد الرأسمالي وغيرها من الظاهر الأخرى ويمكننا تحديد هاذين الشرطين فيما يلي :

- قيام مؤسسات الدولة والفصل بينها وبين المجتمع وهي سيرورة تاريخية تعبر عن مستوى تبلور الوعي الاجتماعي الذي يميز مرحلة معينة من تطور المجتمع .
- تشكيل المستويين السياسي والاقتصادي كحقلين لهما وجود مستقل نسبيا عن الآخر وقد برز هذا الشرط مع قيام الثورة الصناعية وتكوين الطبقة البرجوازية في أوروبا الغربية وما شهدته من تطورات لاحقة .
- ظهور الفرق بين آليات مؤسسات الدولة والاقتصاد من خلال الممارسة المجتمعية والاستقلال النسبي لكل منهما وتباين وظائفهما وأهدافهما .
- تبلور الفرق بين التنظيمات التطوعية مثل: " الجمعيات بمختلف أنواعها " المتكونة من مواطنين أحرار ينخرطون فيها بشكل إرادي والتنظيمات العضوية ذات الطابع التضامني التي ينتمي إليها الإنسان بفعل المولد " العائلة ،الطائفة ،القبيلة " .
- ظهور الفرق بين الديمقراطية التمثيلية في الدولة الليبرالية والديمقراطية المباشرة في التنظيمات الطوعية والمؤسسات الحديثة في المجتمع .

من خلال هذا العنصر سنحاول الكشف عن مراحل سيرورة النشاط الجمعي ابتداء من مرحلة السيطرة الاستعمارية من 1830 إلى 1962 والذي يمثل بداية تاريخ استقلال الجزائر وبداية مرحلة الدولة الوطنية والتي انتهت بأحداث أكتوبر 1988 والإعلان عن مرحلة جديدة في تاريخ الجزائر والموسومة بالانفتاح السياسي والاقتصادي والتي يمكن

تقسيمها إلى مرحلتين: مرحلة العشرية السوداء والتي شهدت أوضاعا سياسية وأمنية حرجة مما أدخل البلاد دوامة العنف ثم مرحلة ما بعد العشرية التي نعيشها حاليا.

الحركة الجمعوية من 1830 إلى 1962 :

لقد كان اعتماد الجزائر مرتكزا على المؤسسات التقليدية التي عرفتها قبل تواجد الاستعمار الفرنسي المتمثلة في الزوايا والجماعات الدينية والعشائرية المختلفة التي باتت السلطات الفرنسية على دراستها وفهم أنظمتها وتسييرها واستغلالها كوسيلة للتحكم في المجتمع للسيطرة عليه. كما أن تكوين الجمعيات اقتصر في العشرية الأولى من الاستعمار

على النخبة من الأوربيين وفي الميدان الفلاحي ووسط المعمرين سنة 1840⁵.

و كان يندم فيها التأطير القانوني، كما إن البعض منها كان يسيرها مدنيين وعسكريين أوربيين وكان يحكمها بدافع السيطرة وانطلاقا من وجهة عنصرية أما السكان المحليين كانوا يتميزون بوعي شعبي ورح جماعية عالية لاسيما في الأرياف وخاصة قبل ثورة سنة 1871 وقاموا بتشكيل تنظيم سري ممثل في " شرطية " يتكون من عشرة إلى اثني عشر عضو منتخبون من طرف الدواوير لديهم السلطة المطلقة في تسيير أمور المناطق الريفية.⁶ كانت بداية ظهور الجمعيات حسب قانون الجمعيات الفرنسي الصادر بتاريخ: 1901/07/05 الذي يوضح كيفية إنشاء وتسيير الجمعيات وتم بالفعل تأسيس جمعيات مختلفة من رياضية، ثقافية و موسيقية وازدهرت في ظل أحكام القانون الاستعماري على الجزائر ووجدت تنظيمات تحمل الطابع الإداري تعمل على تنظيم نفسها على شاكلة المجتمع الأوربي .

أما فيما يخص الأهالي الجزائريين فالتنظيمات كانت مقامة في المجال الرياضي والفني لكن كان الهدف من إقامتها ليس ترقية المستوى الاجتماعي ومحاربة الفقر بقدر ما كانت في صالح المستعمر الذي عمل على قيامها وكانت موجهة لخدمة شرائح اجتماعية خاصة .

ثم ظهرت جمعيات ذات نزعة وطنية للنضال ضد المستعمر وكان هذا بعد ظهور جمعيات رياضية إسلامية التي أخذت بعدا رمزيا لأنها كانت الوجه المعاكس للجمعيات الرياضية التي أسسها الأوربيون ولأنها كذلك واسطة للعمل الوطني الذي كان يترسخ شيئا فشيئا ثم ظهرت جمعيات دينية كانت منعوتة بالإسلامية وكانت تتميز عن الجمعيات الأوربية من خلال التسمية والفعل على مسالة الهوية وإبراز التمايز وهنا اتخذت منها السلطات الاستعمارية الحيطة والحذر في التعامل معها ونذكر حركة الأخوة الجزائرية أسسها الأمير خالد في 23 جانفي 1922 وتحمل موقف سياسي ذو بعد ديني واعتبرها المستعمر خطر ووصفها بالتعصب الإسلامي⁷ . وقد شكلت هذه التنظيمات خطر على السلطات الاستعمارية وخاصة نذكر جمعية العلماء المسلمين التي مثلت مدرسة حقيقية للوطنية بشمال إفريقيا آنذاك أما **التنظيمات الأخرى** فقد تداخلت مهامها مع المراكز الاجتماعية التي أوجدتها السلطات الاستعمارية التي سعت من خلالها لتنفيذ سياستها اتجاه الأهالي كأسلوب من أساليب الترغيب ثم تتحول إلى مشاركة جزائرية وإلى نضال سياسي عند انفصال الجمعيات الجزائرية عن الأوربية لتدعيم الحركة التحررية الوطنية .

بالرغم من أن تشكيل الجمعيات كان في إطاره القانوني وكانت الحرية المطلقة في ممارسة العمل الجمعي إلا أن النظام الاستعماري نفسه كان العقبة أمام ممارسة الحريات في العمل الجمعي مما يعكس أن القوانين هذه كانت في صالح الأقلية الأوربية. لكن ما يميز الجمعيات الجزائرية الدور الذي لعبته في تأكيد الهوية الثقافية المتميزة عن الآخر الأوربي المختلف ثقافيا وعقائديا ولغويا حيث استمر هذا الدور حتى بعد الاستقلال ، أما بعد الاستقلال فقد سجلت الإحصائيات 11000 جمعية ما بين 1962 و 1987 أما مرحلة ما بعد الثمانينات وخاصة بعد أحداث

أكتوبر 1988 عرفت مرحلة الانفتاح وظهور المجتمع تكتسي هذه المرحلة مكانة هامة في تاريخ الحركة الجمعوية نظرا لأهمية الأحداث والتغيرات التي عرفتها الجزائر خلالها، ولعل أهم ما ميز هذه المرحلة والذي يصب مباشرة في الموضوع المعالج هنا هو ظهور مصطلح المجتمع المدني كمفهوم وكممارسة بعد مخاض عسير وصراع مرير على استعماله كوسيلة من طرف السلطة للانتقال والخروج من الأزمة الحادة التي كان يعيشها أو من طرف المعارضة للمطالبة بحقها في المشاركة في تسيير شؤون المجتمع⁸. هذا الصراع الذي بلغ أوجه نهاية الثمانينيات من القرن الماضي وفيما يخص أحداث أكتوبر 1988 كما ذكرنا سالفاً فتعتبر نتوجاً لمجموعة من الحركات الاجتماعية التي عرفتها الجزائر منذ بداية الثمانينات حركة تيزي وزو 1980، حركة وهران 1982 وحركة قسنطينة 1986 لكنها تميزت بدرجة من الشمولية، وانتهاك لحقوق الإنسان لم تعرفها البلاد منذ استقلالها⁹ دخلت الجزائر أثرها في أزمة حادة زادا عمقا فشل عملية الانتقال السياسي التي حاول النظام السياسي إنجازها بعد 1988 ليس على المستوى الاقتصادي فقط، بتبني اقتصاد السوق، بل سياسيا كذلك بالمناداة بالتعددية السياسية والنقابية،¹⁰ وهو الدافع وراء انتعاش العمل الجمعي كنتيجة للانفتاح السياسي المفروض من أعلى والقائم على التعددية التي تجسدت تشريعيا في دستور 1989 وقانون التنظيمات ذات الطابع السياسي لذات السنة.¹¹

القانون 31/90 المسير للجمعيات وتداعياته وشروط تأسيس الجمعيات:

إن أهم ما يميز العمل الجمعي من الناحية القانونية هو صدور القانون رقم: 31/90 بتاريخ: 1990/12/04 المنظم والمسير للجمعيات والذي يعتبر خطوة هامة ووثبة كبيرة في مجال الاعتراف بحرية العمل الجمعي¹² حيث كرس الحق في حرية إنشاء الجمعيات، رفع العراقيل البيروقراطية والإدارية وتبسيط إجراءات التأسيس... وهو ما ترجم في الواقع بالانتشار الهائل للجمعيات كماً ونوعاً وبشيء من الشمولية من حيث؛ النوع والانتشار الجغرافي .

كما يرجع الفضل في ذلك الانتشار الواسع للجمعيات بالدرجة الأولى إلى التسهيل في إجراءات التأسيس، فالمادة 7 من القانون رقم 31-90 لعام 1990 تنص على أن الجمعية من أجل اعتبارها نظامية ما عليها إلا: إيداع طلب التصريح لدى السلطات المختصة من إيداع طلب التصريح لدى السلطات المختصة الحصول على إيصال بالتسجيل خلال مدة أقصاها 60 يوم من تاريخ الإيداع . نشر قرار تأسيس الجمعية في جريدة وطنية على الأقل وعن أسباب رفض التسجيل تنص المادة 4 من نفس القانون على أن طلب التسجيل يمكن رفضه إذا كان الأعضاء :

- من جنسية أجنبية .
- لا يتمتعون بحقوقهم المدنية .
- إذا كان لهم سلوك مخالف لمصالح النضال من أجل التحرر الوطني .

وحتى الإجراءات العقابية التي يمكن أن تتخذ ضد الجمعية أصبحت تحال على الجهات القضائية المختصة فالمادة 23 من نفس القانون تنص على أنه بناء على تحقيق من السلطة العامة المختصة يمكن للقضاء الحكم بتعليق الجمعية وجميع نشاطاتها و ذلك عندما تمارس الجمعية نشاطات تخالف القوانين النافذة أو الأهداف المحددة لها. كما يمكن لنفس الأسباب حل الجمعية عن طريق القضاء (المادة 35). و لقد تم تأكيد هذه الأحكام بالمادة الخامسة من القانون والتي تنص على أن الجمعية تعتبر باطلة إذا كانت أهدافها مخالفة للنظام أو الأخلاق العامة. وبشكل عام من الناحية التشريعية يعتبر القانون المنظم والمسير للقطاع الجمعي ميسر ومشجع لازدهار وتطور الحركة الجمعوية .

كما شهدت الحركة الجموعية انتعاش في هذه المرحلة بصدر القانون رقم: 31/90 المؤرخ في: 12/04/1990 الذي ذكرناه سالفا و ظهرت جمعيات كثيرة العدد ومختلفة النوع؛ ثقافية و رياضية، بيئية، دينية، اجتماعية، نسائية... الخ. هذا الانفجار في المجال الجموعي يرجعه البعض إلى قناعة أغلبية الجزائريين بفشل النموذج الاشتراكي (سيطرة القطاع العام على مختلف النشاطات) في تحقيق التنمية، وإلى الوضع الأمني الصعب للبلاد وتأثيره على تغيير نظرة مؤسسات الجمهورية لمفهوم الأمن، بالإضافة إلى التغيرات الجذرية التي اجتاحت المعسكر الاشتراكي والتي كان لديها أثر أكيد في الإسراع بتغيير نموذج تسيير المجتمع الجزائري¹³، كما يمكن إرجاعه إلى سببين رئيسيين؛ سبب اقتصادي وآخر سياسي : سبب اقتصادي: الذي تزامن مع أزمة الدولة السخية Etat providence والتي ترجمت بتراجع وتخلي الدولة عن بعض القطاعات الاقتصادية والاجتماعية .

سبب سياسي: الذي يعبر عن الطلب الهائل والقوي للتحرر الاجتماعي الذي أجهض من طرف أجهزة الدولة مما أنتج ردود أفعال من طرف المجموعات الاجتماعية خاصة الفئات الوسطى التي عانت من الأزمة الاقتصادية وكذا من العجز الكبير للفضاء الديمقراطي¹⁴ .

كما يرجع إلى الفراغ الذي كانت تعاني منه الساحة الوطنية فيما يخص هذه الظاهرة، فمثلا في سنة 1987 عدد الجمعيات الوطنية المعتمدة خلال السنة كان 06 جمعيات، ليرتفع سنة 1990 إلى 152 ، وهو ما يجعل التفكير في أن عدد الجمعيات يمكن أن يكون مؤشر على ازدهار الحركة الجموعية وكنتيجة للقوانين اللبرالية وتعامل السلطة مع المجتمع المدني ويجعل المعرفة الكمية والوضعية الحالية للقطاع أكثر من ضرورية .

البنية التقليدية للمجتمع الجزائري و الأسس المتحكمة في تسييره:

يمكن تصنيف المجتمع الجزائري التقليدي تاريخيا في المجتمعات الموسومة "بالمجزأة" أي التي تفتقد للسلطة المركزية وهو ما يتضح من خلال رفض السكان المحليين عبر مختلف المراحل التاريخية كل المحاولات الاستعمارية التي تريد إخضاع أفراد المجتمع لبعض الأنظمة المركزية لاسيما الإمبراطورية الرومانية، العثمانية وأخيرا الفرنسيين، وفي المقابل اعتمادهم على أشكال تنظيمية أخرى تقوم على أساس الدم والنسب، وهو ما عبر عنه كارل ماركس في النص التالي " :إن الجزائر تحتفظ بأهم الآثار للشكل العتيق للملكية العقارية، حيث كانت فيها الملكية القبلية والعائلية غير المنقسمة أوسع أشكال الملكية انتشارا، حيث عززت قرون من السيطرة العربية والتركية وبعد ذلك الفرنسية، عن تحطيم التنظيم المبني عن الدم" وفضلا عن ملكية الأرض ووسائل الإنتاج فالولاء والانتساب كان في كل مرة يكرس فكرة التصنيف ضمن هذه المجتمعات المسماة "المجزأة" على أساس الدم والنسب وهو ما معناه نفي الدولة حيث أن القبائل كانت تعرف الاستقلال السياسي والاقتصادي. وهذا ما دفع الباحثين لدراسة الأسس التي تقوم عليها هذا النوع من المجتمعات حيث يرى "م سميث" أنها مجتمعات قائمة على النسب والقربا، وعلى الإطار الإقليمي أو الأرض كما يرى "راد كليف براون" وما لهما القربا والإقليم من انسجام في تحديد بنية هذه المجتمعات وتحديد العلاقات المنسوجة حول القربا والانتماء العشيري كما بين ذلك "مالينوفسكي" ، ومنه فالعلاقات تسيير وفق منطق العرف وهو ما عبر عنه "جاك بيرك" بالقانونية الخاصة التي كان يخضع لها الواقع الاجتماعي الجزائري، والتي كانت توفر للفرد الحماية الاجتماعية والضمان الاقتصادي وتسيير على جميع الأنشطة الاجتماعية وتسييرها وفقا لمنطق الجماعة.¹⁵

ما يبدو على الحركة الجموعية في الجزائر أنها تنقسم إلى تيارين : الأول يستلهم مثله العليا من الليبرالية الماركسية تغذيه فلسفة الأنوار والماركسية و من الثقافة الأوربية بكل تنويعاتها، أما التيار الثاني يستلهم قيمه من إطار مرجعي عربي إسلامي بالذات يعود إلى عهد النبوة والخلافة الراشدة فهذا الانقسام ليس حديث العهد كما يعتقد

البعض ممن يرجعونه إلى الصراعات العقائدية التي ظهرت في الجزائر بعد الاستقلال بل انه ظاهرة تاريخية عرفت الجزائر منذ العهد الاستعماري حيث وجدت الجمعيات بأشكال مختلفة فمنها المتأثرة بالثقافة الأوربية ذات التوجه العصري " الشبيوعيون و الليبراليون " والأخرى المتمسكة بهويتها المتميزة "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين".

وبالرغم من وجود الجمعيات في الجزائر فهناك خاصيتين تميزان الحركة الجمعوية في الجزائر :

← الضعف العددي للجمعيات وقلة أعضائها منذ الاحتلال .

← تتمثل في عملية إعادة إنتاج البنى الاجتماعية التقليدية و استمرار تأثيرها على العمل الجمعي .

وهناك علاقة جدلية بين الظاهرتين تشكل الجسر الذي يسمح بانتقال المجتمع من وضعية الفاعل الجمعي

المتحدي *communautaire* إلى وضعية الفاعل الاجتماعي *acteur sociale*.¹⁶

حيث يبين الكثير من الباحثين في الحركة الجمعوية الحديثة في الجزائر أنها ظاهرة مرتبطة بالمدينة و الحضر بالأساس بينما تبقى التنظيمات الأهلية القديمة مسيطرة في الريف أما بالنسبة للجزائر فتتمثل منطقة القبائل و الأوراس والجنوب الصحراوي تمثل مناطق استمرار تأثير التنظيمات القديمة دون نفي ظهور حركات حديثة ،مما يعني أنها مناطق تعايش وازدواجية لأشكال قديمة وحديثة من تنظيمات المجتمع المدني أي هنا تتعايش الزوايا الدينية بصفتها تنظيمات قديمة جنبا إلى جنب الجمعيات الحديثة كجمعيات رياضية والشباب والثقافية وجمعيات النساء .لكننا نعتقد أن هذه الازدواجية المظهرية تخفي تناقضا عميقا لان الكثير من الجمعيات الحديثة لا يمكننا اعتبارها كذلك سوى من حيث الشكل بينما تبقى أهدافها وأسسها مماثلة ومطابقة لتلك التي تقوم عليها التنظيمات الأهلية القديمة وبالذات الجمعيات التي تنشط تحت غطاء الإسلام السياسي حيث تجمع هذه الجمعيات بين تقليدية المرجعيات والأهداف وحدائث الوسائل و أشكال التنظيم، كما أنها رغم تقليديتها لا تستمد جذورها من الريف بقدر ما تستمد عنفوانها من المدن وبالخاصة الشرائح الاجتماعية الحديثة بمختلف مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية ابتداء من المهمشين والمقصيين إلى الشرائح الوسطى "كوادر و موظفين ،أصحاب مهن حرة أطباء ،محامين ،أساتذة وطلبة جامعيين".

مفهوم الجمعيات:

عبارة عن تنظيمات تطوعية وحررة يؤسسها المواطنون بشكل تعاقدى أو بشكل دائم من أجل حل مشاكلهم وتلبية احتياجاتهم المختلفة دون تدخل الدولة تجسيدا لوعيهم المدني ونضجهم ورغبتهم في المساهمة في تنمية المجتمع باعتبارها منفذ يربط بينهم وبين الدولة بصورة حضارية تركز قيم التكامل والتسامح والتعايش السلمي ولان الخدمة الرئيسية للحركة الجمعوية تستهدف العنصر البشري بالدرجة الأولى باعتباره غاية التنمية و أدواتها في الوقت نفسه كما أن هدفها اجتماعي إنساني وليس تجاري .

وظائف و أهداف الحركة الجمعوية:

يعتبر العمل الجمعي الفاعل من السمات المميزة للمجتمعات الحديثة و الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني عامة والجمعيات خاصة و تعتبر وسيط اجتماعي للتنمية والتحديث وأداة أنسب للمساهمة في إيصال انشغالات المواطنين للسلطات الحاكمة بطريقة سلمية ولا يكون ذلك إلا من خلال الوعي السياسي والثقافي للمخترطين في المجتمع المدني عامة والجمعيات خاصة ومدى مشاركتهم التطوعية الفعالة في بناء مجتمع متكامل الأدوار وخاصة في المراحل الانتقالية التي تمر بها المجتمعات والدول التي تحاول تغيير بنيتها الاقتصادية ونظامها السياسي من الاشتراكية إلى اقتصاد السوق ، حيث تظهر فجوات كبيرة نتيجة الفراغ التنظيمي والوظيفي الذي

يحدثه انسحاب مؤسسات الدولة من كثير من الخدمات وهذا ما ينعكس على الفئات الاجتماعية الهشة .وهنا تبرز مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات كعضو فعال في تعويض ذلك النقص الذي ينتج عن غياب دور مؤسسات الدولة ويظهر ذلك جليا في تطوع ومبادرة الجمعيات في المساهمة في خلق التنمية المجتمعية¹⁷.

كما أن تكامل الأدوار الاجتماعية فإطار العمل الجماعي يسهل تحقيق الأهداف المنشودة وخاصة إذا كان نابعا من إرادة جماعية خالصة وتدعمه سيادة شعبية مبنية على ركائز سليمة وينجذبون إلى هذه الدوائر الاجتماعية كأعضاء فاعلين لان الفرد وحده لا يستطيع تحقيق أهدافه مهما أوتي من مواهب وقوة للنهوض بمجتمعه ولذا يعتبر العمل الجماعي من كأقوى صوت معبر عن الإرادة الجماعية . ونظرا لتحديات العولمة ،وحتى تتمكن المجتمعات الانتقال إلى الحياة الديمقراطية وبعد فشل السياسات التنموية السابقة التي تميزت بالهيمنة الشاملة والسلطة المطلقة للدولة في بعض الدول النامية التي تبحث عن نموذج سياسي تنموي بديل هو اقتصاد السوق والتعددية السياسية الحزبية والنقابية والتفتح على المبادرة والتنظيم ،فإن الجمعيات وحدها الجديرة بالقيام بوظيفة التجنيد الشعبي¹⁸ ومن زاوية نفسية فان العمل الجماعي يتميز بالإدارة الحرة والمرنة للأعضاء والتطوع والعمل دون أجر وبالتالي دون تكاليف وأعباء تذكر ،وبهذا يعتبر العمل الجماعي حالة سمو نفسي للإنسان المتطوع ويدل على إخلاصه في العمل والرغبة في التنظيم وهنا تبرز قيمته الاجتماعية والاقتصادية العظيمة ويعبر عن مساهمته في توسيع العلاقات الاجتماعية وتحسين الأداء التنموي لان التنمية ترتكز على ثلاثة ركائز وهي القطاع الخاص والدولة والمجتمع المدني .

❖ إن وظائف الجمعيات تتمثل في إحدى الإجراءات التالية :

- تحويل الطاقات الخاملة أو العاجزة اختياريا أو اضطراريا إلى طاقات قادرة ومنتجة .
- تجميع وتنظيم وتنسيق الجهود التطوعية للمواطنين وتوجيهها جماعيا للعمل الاجتماعي في مختلف الميادين .
- سد الفراغات في الخدمات الحكومية وتوسيع قاعدتها تحقيقا لمبدأ الكفاية والوصول بها إلى المناطق المحرومة وفقا لمبدأ العدل والمساواة .
- تحقيق التنشئة السياسية للمواطنين وتنمية الشعور بالمسؤولية الجماعية والتجاوب مع المصلحة العامة .
- توسيع شبكة العلاقات الاجتماعية وتدعيم الإرادة الجماعية للمساهمة في تنمية المجتمع المحلي .
- التعامل مع الفئات المهمشة وإدماجها في المجتمع .
- جذب المواطنين إلى قلب عملية التنمية المستدامة¹⁹ .

معوقات العمل الجماعي :

رغم أهمية الوعي بالدور الذي تلعبه الجمعيات ومختلف مؤسسات المجتمع المدني وتنظيماته وتحسين ظروف المجتمع ،إلا أن هناك عراقيل لا تزال تعيق دور الجمعيات و تحد من مساهمتها في القيام بدورها المنوط بها والمتمثل في خلق الوعي السياسي والثقافي والاجتماعي بالدرجة الأولى ويمكن تلخيصها في :

يرى بعض الباحثين أن القوانين العربية للجمعيات من أهم معوقات العمل الجماعي حيث يروا أن العمل الجماعي لا يمكن بدؤه إلا بعد الموافقة عليه وتسجيله إداريا بعد شهرين من تقديم الملف وفي هذه الفترة ترى الإدارة مدى تقدير مدة صلاحية الجمعية أم لا فالتماطل في الرد على تحقيقات حول الأعضاء والأهداف وفي كثير من الحالات يتم تجاهل الرد أو الرفض تماما بالرغم من أن القوانين تبيح النشاط الجماعي بعد انقضاء الشهرين دون الرد عليها

وفي البلدان المتقدمة تبدأ الجمعيات بمجرد إعلام أو إخطار الجهات المعنية والإدارة الوصية ،وتعد لبنان الدولة العربية الوحيدة التي تعمل بهذا المبدأ .

تصعب قوانين الجمعيات من انخراط المتطوعين في العمل الجموعي بسبب التعقيدات الإدارية والإجراءات الأمنية الاحترازية الكثيرة حولهم وخاصة الفئات التي نجد لديها تدني الوعي السياسي والثقافي ،مما يبعدهم عن الإسهام والمشاركة في إيجاد الحلول لمشاكلهم وتسوية وضعيتهم مما يؤدي إلى النقص الكبير للأعضاء المتطوعين وانسحابهم الذي نجده من أهم مشاكل الجمعية .

فرض قيود على الجمعيات من خلال إجبارها على تقديم طلبات للقيام بالأعمال الخيرية والتطوعية وإذا لم تحصل إذن مسبق أو رخصة فلا يمكنها القيام بذلك وهذا ما يعرقل عمل الحركة الجمعوية على سرعة المبادرة والابتعاد عن الطرق البيروقراطية التي تميزها عن المؤسسات الحكومية .

المشكل الآخر الذي يعيق العمل الجموعي هو إشكالية التمويل ونقص المقرات أو ضيقها وغياب الإمكانيات المادية والتجهيزات الضرورية للعمل الجموعي، فالتمويل يعد أهم ركائز الفعالة للعمل الجموعي ويضمن استمرارية نشاطها وبرامجها التي تتبناها وكذلك قدرتها على التخطيط الجيد للسنوات القادمة لقيامها بالأنشطة والبرامج التي تعهدت بها أمام جمهورها المستهدف . كذلك غياب الثقافة الجمعوية أو المدنية لدى إطارات الجمعية نفسها .ونقص الكفاءة التنظيمية وخاصة افتقارهم للتكوين المتخصص في التسيير الإداري والمحاسبة وتخطيط البرامج وإعداد الملفات الخاصة بطلب التمويل و خاصة المتعلقة بالهيئات الدولية التي تشترط الملفات الدقيقة.

إضافة إلى علاقة الجمعية بالدولة يسودها التوتر وانعدام الثقة بين الطرفين خاصة بين الحكومة والجمعيات التي تحاول وتسعى للحفاظ على استقلاليتها أمام تدخل أجهزة الدولة لإخضاعها أمام إرادتها وسياستها بالإضافة إلى عوامل أخرى تاريخية ثقافية واجتماعية بنيت وفق تصور استراتيجي يقوم على الهيمنة والوصاية على مجتمعاتها ومنها الجمعيات حتى بعد الانفتاح المظهري وقد تجلى هذا التصور في شكل قانوني وفي شكل ممارسات سياسية وإدارية غير قانونية تستند على المنطق الاحتكاري لكل شيء في المجتمع والسبب هو أن الدولة لا تزال تحمل إدراكا مفاده أن الأدوار السياسية والثقافية التعبيرية ذات الطاقة التعبيرية تهدد الشرعية السياسية للنظام السياسي وكذلك الاستقرار وتزاحم تصورات وسياسات الدولة ولهذا لا تسمح الدولة العربية بحرية التعبير والتنظيم بالشكل الذي يطلق المبادرات الفردية والجماعية البناءة . إضافة إلى عوامل أخرى منها غياب فعالية نشاط الجمعيات من خلال نقص الوعي الجموعي والاستقلالية وغياب النخب التي ترافق الجمعيات .

خلاصة:

إن الأداء الجيد والمحكم للعمل الجموعي يعد من أهم سمات المجتمع الحديث ويساهم في خلق تنمية مستدامة للمجتمع من خلال تلبية حاجيات الأجيال الحاضرة دون المخاطرة بحاجيات الأجيال القادمة ويكون هذا من خلال العمل الجماعي أي الإرادة الجماعية والاستقلالية والتخلص من كل التعقيدات السوسولوجية المعقدة الناتجة عن الترسبات الثقافية والتقاليد والأنماط الفكرية والثقافية السائدة التي تؤثر في كفاءة ودور الجمعيات فغياب حركة جمعوية أو مجتمع مدني فاعل وقوي هو ما يعبر عن نقص نضج المجتمع العربي ويعيق تحوله إلى مجتمع ديمقراطي تعددي ،إضافة إلى العلاقات الديالكتيكية التي تميز الجمعيات أي العلاقة بين الرئيس والأعضاء، ولذا فالجمعيات الطوطمية التي تميز المجتمع الجزائري خاصة و المجتمع العربي عامة هو ما ينتج عنه غياب هيكلية نسيج جموعي الذي من المفترض أنه يساهم بدوره في ترقية المجتمعات وهذا يكون عن طريق عملية التنمية الاجتماعية التي يساهم في هندستها الاجتماعية فاعلين اجتماعيين . وفي ظل هذا المناخ السوسولوجي تفتقد

الحركة الجمعوية للرغبة في تغيير أنماط التفكير السلبية من طرف أفراد المجتمع ومن الاعتقاد بأن التنمية مسؤولية الدولة وحدها وعن عدم العمل على تنمية القدرات الذاتية والخروج من الدائرة المغلقة للتخلف بواسطة الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني. إضافة إلى التخلي عن هيمنة النخبوية التي تجعل من الجمعيات بعيدة كل البعد عن الواقع الاجتماعي للمواطن البسيط كما أنها تحصر نشاطها في المدن الكبرى مما أحدث خلال كبرى في التوازن بين المناطق الريفية و المناطق الحضرية. ولذا لابد من تدعيم النسيج الجمعي من خلال تكوين شبكات جمعوية لتحقيق أغراضها المشتركة كآلية لتنظيم وترقية العمل الجماعي .

الهوامش:

- ¹ روبرت مابرو ، المجتمع الأهلي في تاريخ الأفكار وفي التاريخ الأوربي ، ندوة عمان حول دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلي ، (عمان ، ط.1 ، ديسمبر 1997) ، العدد 3 ، ص.50.
- ² أحمد شكر الصبيحي ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط.1 ، 2000) ، ص.18 .
- ³ عبد السلام محمد شعبان ، المجتمع المدني والدولة في لبنان ، (القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العربي للدراسات والبحوث ، 2000) ، ص.30 .
- ⁴ أحمد شكر الصبيحي ، مرجع سبق ذكره ، ص.30.
- ⁵ Hachi Omar , Les associations déclarés , In cahiers de cread , 2000, P.53 .
- ⁶ مصطفى الأشرف ، الجزائر الأمة والمجتمع ، تر:حنفي بن عيسى ، (الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1983 ، ص.ص. 63 ، 64 .
- ⁷ عروس الزبير ، الجمعيات ذات التوجهات الإسلامية في الجزائر ، (القاهرة : ط.1 ، دار الأمين ، 2006) ، ص.32 .
- ⁸ عبد الناصر جابي، العلاقة بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر الواقع والآفاق، مرجع سابق .
- ⁹ عبد الباقي الهرماسي (وآخرون)، الدين في المجتمع العربي، (لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط. 2، 2000) ، ص. 493 .
- ¹⁰ عبد الناصر جابي، الحركات الاجتماعية في الجزائر " أزمة الدولة الوظيفة وشروط المجتمع"، مرجع سابق، ص. 312.
- ¹¹ عروس الزبير، التنظيمات الجمعوية بالجزائر الواقع والآفاق، مرجع سابق، ص. 21 .
- ¹² بوسنة محمود، الحركة الجمعوية في الجزائر؛ نشأتها وطبيعتها تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية "، مرجع سابق، ص. 135.
- ¹³ بوسنة محمود، الحركة الجمعوية في الجزائر؛ نشأتها وطبيعتها تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية ، ص. 138.
- ¹⁴ عمر دراس، " الحركة الجمعوية بالمغرب العربي " ، (وهران ، CRASC رقم 05، منشورات CRASC ، 2002) ، ص.06.

¹⁵ Dr .Djebara .A , Les Mouvements associatives et le role des cadres ADS dans l'implication de réseau associative pour la création de développement locale

séminaire de formation institutionnelle organisé par l'agence développement sociale ,Tiaret ,2013 .

¹⁶ Lakjaa Aek ,Vie associative et urbanisation en Algérie ,communication au séminaire ?mouvement associatif ,Cread ,Alger ,9-10 Juin1999 , P.8.

¹⁷ سعد الدين إبراهيم ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في المجتمع العربي ، (القاهرة ،دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ،2000)،ص.79.

¹⁸ علي مجيد الحمادي ،فلسفة العمل التطوعي ومتلازمة الأمن والتنمية ،مجلة شؤون عربية الشارقة ،الإمارات العدد 117 ،ربيع 2004 ،ص.117.

¹⁹ أماني قنديل ،المجتمع المدني في مصر في مطلع الألفية الجديدة ،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ،القاهرة ،2000،ص.108.